

Distr.
GENERAL

A/50/758
16 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البنود ٢٨ و ٢٩ و ٤٧ و ٥٥ و ٦٥ و ٦٧

٧٠ و ٩٦ و ١٠٧ و ١١٢ و ١١٧ و ١٦٤

من جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة
هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

مسألة قبرص

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا

نزع السلاح العام الكامل

البيئة والتنمية المستدامة

النهوض بالمرأة

مسائل حقوق الإنسان

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم البلاغ الصادر عن اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المعقود في أوكلاند،
بنيوزيلندا، في الفترة من ١٠ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والبيان المتعلق بنيجيريا وبرنامج عمل
الكمنولث المرفقين به.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الوثائق بوصفها من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٨،
٢٩، ٤٧، ٥٥، ٦٥، ٢٦٧، ٧٠، ٩٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٧ و ١٤٦ وغيرها من بنود جدول الأعمال.

(توقيع) كولين كيتينغ
الممثل الدائم

المرفق الأول

بلاغ

مقدمة

١ - اجتمع رؤساء حكومات الكمنولث في أوكلاند، بنيوزيلندا، في الفترة من ١٠ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وحضر الاجتماع ٤٨ بلدا، منها ٣٣ بلدا مثلها رؤساء دول أو رؤساء وزراء ورأس الاجتماع الرايت أونرابل جيمس بولجر رئيس وزراء نيوزيلندا.

٢ - وبدأ رؤساء الحكومات مداولاتهم بتوجيه رسالة تهنئة الى صاحبة الجلالة الملكة اليزابيث الثانية، رئيسة الكمنولث.

٣ - ولاحظ رؤساء الحكومات بسرور بالغ عودة جنوب افريقيا الى الكمنولث في حزيران/يونية ١٩٩٤ وأبدوا ترحيبا خاصا بالرئيس نيلسون مانديلا. ورحبوا بالكامبيرون، التي مثلها الرئيس بول بيبا، بوصفها العضو الثاني والخمسين في الكمنولث.

٤ - وأعرب رؤساء الحكومات عن شديد تقديرهم لما لاقوه من ترحيب حار وحسن ضيافة في نيوزيلندا، وللترتيبات التنظيمية الممتازة التي أعدت من أجل الاجتماع وللأسلوب المتميز الذي قاد به رئيس الاجتماع المداولات.

استعراض شامل

٥ - أكد رؤساء الحكومات من جديد التزامهم بالقيم الأساسية المنصوص عليها في الإعلان في هراري الصادر عن الكمنولث عام ١٩٩١. وشددوا على أن الديمقراطية، والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض. وطلبوا من الأمانة أن تساعد الحكومات الأعضاء على تشجيع زيادة الوعي والتربية والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأن تواصل دعم الجهود الحكومية من أجل تعزيز الديمقراطية، وصلاح الحكم، والتنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بأسلوب متكامل تعزز عناصره بعضها البعض.

٦ - وأكد رؤساء الحكومات من جديد أن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية، وحثوا الحكومات الأعضاء على اعتماد تشريعات ووضع استراتيجيات وطنية من أجل تعزيز النهوض بالمرأة وفقا للأهداف والإجراءات والأولويات الاستراتيجية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين. وعلى وجه الخصوص، أيدوا خطة عمل الكمنولث بشأن قضايا الجنسين والتنمية وشجعوا الحكومات على تنفيذ توصياتها. وحثوا أيضا على التصديق على العهدين الخاصين بحقوق الإنسان

وغيرهما من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وعلى تنفيذ العهدين والصكوك المشار إليها.

٧ - وكرر رؤساء الحكومات التزامهم بتوجيه اهتمام خاص الى حقوق الطفل واحتياجاته والى أهمية حماية حقوقه واحتياجاته وتعزيزها. ودعوا جميع الدول الى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها.

٨ - وأعرب رؤساء الحكومات عن ارتياحهم لعمليات الانتقال من الحكم العسكري أو حكم الحزب الواحد الى أشكال الحكم النيابية التي حققتها عدة دول أعضاء بنجاح في السنوات الأخيرة؛ وحثوا الدول الأعضاء والأمانة واتحاد الكمنولث البرلماني وغيره من منظمات الكمنولث ذات الصلة على مواصلة تقديم كل الدعم الممكن الى هذه البلدان لأجل تثبيت العمليات والمؤسسات الديمقراطية وتوطيدها.

٩ - واعتمد رؤساء الحكومات برنامج عمل ميلبروك الموضوع للكمونولث بشأن إعلان هراري.

١٠ - وردا على التطورات الحاصلة في نيجيريا التي تشكل انتهاكا خطيرا للمبادئ الواردة في إعلان هراري الصادر عن الكمنولث، وافق رؤساء حكومات الكمنولث، باستثناء غامبيا، على تعليق عضوية نيجيريا في الكمنولث الى حين عودتها الى الامتثال لمبادئ إعلان هراري الصادر عن الكمنولث. وحثوا الحكومة النيجيرية على أن تخطو خطوات فورية ملموسة صوب التقيد بهذه المبادئ، وعرضوا تقديم أي نوع من المساعدة العملية قد تطلبها الحكومة في هذا الصدد. ودعوا الى إطلاق سراح ٤٣ سجيناً محتجزين حالياً بزعم تورطهم في محاولة انقلاب، والى إطلاق سراح الزعيم أبلولا. وقرروا أيضاً طرد نيجيريا من رابطة الكمنولث اذا لم يحرز تقدم ظاهر نحو الوفاء بهذه الشروط في إطار زمني سيحدد فيما بعد.

١١ - ورحب رؤساء الحكومات بإعادة تأكيد برنامج الانتقال الى الديمقراطية في سيراليون وبإجراء انتخابات في ذلك البلد في أوائل عام ١٩٩٦. وفي هذا السياق، أكدوا على أهمية السلم والمصالحة بالنسبة لهذه العملية، ولاحظوا بارتياح ما وفره الكمنولث من مساعدات، في هذا الصدد، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٢ - ولاحظ رؤساء الحكومات تأكيد حكومة غامبيا على عزمها إجراء انتخابات وطنية بحلول تموز/يوليه ١٩٩٦ وعرضوا تقديم مساعدات الكمنولث لتنفيذ برنامج الانتقال الذي وضعته السلطات الغامبية من أجل تسهيل استعادة الديمقراطية بنجاح.

١٣ - وأولى رؤساء الحكومات أهمية خاصة لانعقاد اجتماعهم في ذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، وذكروا بأن كثيرين منهم قد اشتركوا في الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأقروا الإعلان الذي اعتمدته. وأكدوا من جديد تأييدهم للأمم المتحدة بوصفها وسيلة حيوية للتعاون المتعدد الأطراف المحفل الأساسي المسؤول عن صون السلم واحترام حقوق الإنسان وحرياته

الأساسية وتعزيز التنمية والمساواة والعدالة. وبينما سلموا بالإنجازات التي حققتها المنظمة عبر الـ ٥٠ سنة الأولى، أكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لا يمكن ضمان فعالية المنظمة إلا بالالتزام الكامل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

١٤ - واتفق رؤساء الحكومات على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وإنعاشها. وأكدوا على الحاجة إلى زيادة كفاءة المنظمة، عن طريق كفالة دور تكاملي أوضح لجميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها، وذلك بالحد من الازدواج والتبذير وبتشجيع تحسين الإدارة والشفافية والمساءلة. ووافقوا على ضرورة مواصلة العمل على إنعاش الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولاحظوا نظرا للجمعية العامة في الوقت الحالي في دور مجلس الوصاية. ورحبوا بما تضمنه "إعلان الذكرى السنوية الخمسين" من دعوة إلى إصلاح مجلس الأمن والتوسع فيه، ودعوا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إيلاء المزيد من النظر المتعمق لهذا الأمر، من أجل حل المسائل الرئيسية التي لا تزال هناك اختلافات هامة بشأنها.

١٥ - ورأى رؤساء الحكومات أن الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة تتطلب اهتماما عاجلا، وحثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

١٦ - واتفق رؤساء الحكومات على أنه ينبغي للكمونولث أن يواصل قيامه بدعم أعمال الأمم المتحدة وتكملتها. ولنقاط قوة الكمونولث أهمية خاصة في عالم يتسم بشكل متزايد بعدم الاستقرار داخل الدول والشقاق الناجمين عن تأثير القوى المفرقة التي من قبيل التعصب الإثني والديني. وأثنوا، في هذا السياق، على الأمين العام للكمونولث تقديرا لما يبذله من جهود لتوطيد السلم والاستقرار في البلدان الأعضاء في الكمونولث، بناء على طلب من الحكومات المعنية، باستخدام المساعي الحميدة وتعزيز التنمية المستدامة والقيم السياسية الأساسية. واعترفوا بقدرة الكمونولث في مجال اتقاء الصراعات وفضها، ورحبوا بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بنشوء نظام إنساني عالمي، المعنون "نحو عالم أكثر إنسانية". وطلبوا من الأمين العام اتخاذ تدابير للمتابعة، حسب الاقتضاء، بالتشاور مع الحكومات الأعضاء.

١٧ - ولاحظ رؤساء الحكومات أن التغيرات التي طرأت على الظروف الدولية والرأي العام العالمي المتغير قد أعطت دفعة لاتخاذ المزيد من التدابير العملية لتوطيد الاستقرار العالمي. وأعربوا عن تأييدهم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٨ - وأكد رؤساء الحكومات على أهمية سعي الدول الحائزة للأسلحة النووية، بكل عزم إلى بذل جهود منتظمة متزايدة لتخفيض الأسلحة النووية على الساحة العالمية، تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في القضاء على تلك الأسلحة، وسعي جميع الدول إلى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة فعالة. وأشاروا إلى أن هذين الالتزامين من الالتزامات التي أكدت عليها من جديد الدول الأطراف في معاهدة عدم

الانتشار، التي مددت إلى أجل غير مسمى في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد المعقود عام ١٩٩٥.

١٩ - وأعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم إزاء التهديد المحيق بالأمن الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فضلاً عن تزايد الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة اللازمة للدفاع عن النفس. وحثوا على التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن، حتى تدخل حيز النفاذ دون إبطاء. وأكدوا من جديد دعوتهم إلى تعزيز أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ودعا رؤساء الحكومات إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمشكلة الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وحثوا الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة اللإنسانية على العمل بشكل بناء من أجل التوصل إلى ضوابط متفق عليها لهذه الأسلحة.

٢٠ - ورحب رؤساء الحكومات بقرار بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على بروتوكولات معاهدة راروتونغا التي أنشئت بموجبها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. كما رحبوا باعتماد منظمة الوحدة الأفريقية لمعاهدة بيليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وأعربوا عن أملهم في أن تتمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من الانضمام إلى بروتوكولات المعاهدة ذات الصلة حتى يكفل لها النجاح. ونوهوا، بارتياح، إلى أوجه التقدم التي أحرزتها البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. كما أعربوا عن تأييدهم لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية جميع دول المنطقة المعنية.

٢١ - وأحاط رؤساء الحكومات علماً بالغضب الواسع النطاق الذي أثارته البرامج الحالية لتجارب الأسلحة النووية. وأدانت الأغلبية العظمى من رؤساء الحكومات هذه التجارب النووية المتواصلة، التي لا تتفق وما قطعتة الدول الحائزة للأسلحة النووية من تعهد بممارسة أكبر قدر من التقيد كي لا تؤثر على المفاوضات الجارية بشأن إبرام معاهدة في عام ١٩٩٦ بشأن حظر شامل على التجارب النووية. وحث رؤساء الحكومات على وقف مثل هذه التجارب على الفور.

٢٢ - وأكد رؤساء الحكومات على الضرورة الملحة لاستكمال المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة في عام ١٩٩٦ للحظر الشامل للتجارب النووية. وشددوا على الأهمية التي يعلقونها على إبرام معاهدة تحظر أية تفجيرات لتجريب الأسلحة النووية وأية تفجيرات نووية أخرى. وأعربوا عن اعتقادهم بأن إبرام هذا الاتفاق أهمية كبرى لدى المجتمع الدولي، بوصفه خطوة كبيرة صوب توطيد نظام عدم الانتشار النووي والجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح النووي في العالم، الذي يتمثل الهدف النهائي منه في القضاء على الأسلحة النووية.

٢٣ - وأشار رؤساء الحكومات إلى بلاغهم المتعلق بقبرص، فأعربوا من جديد عن تأييدهم لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وحثوا مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات حازمة وما يلزم من تدابير للإسراع بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٩٣٩ (١٩٩٤). وأعربوا عن تأييدهم التام لاقتراح رئيس جمهورية قبرص الداعي إلى تجريد قبرص من الأسلحة. ودعوا إلى انسحاب جميع القوات التركية والمستوطنين الأتراك من جمهورية قبرص انسحابا سريعا، وعودة اللاجئين إلى ديارهم في ظل الأمان وإعادة حقوق الإنسان لجميع القبارصة واحترامها، وتقديم بيانات عن جميع الأشخاص المفقودين، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار تدفق المستوطنين. وأعربوا عن خيبة أملهم الشديدة لاستمرار عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل، بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي، وأعادوا تأكيد تأييدهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل عملي عادل. وفي هذا السياق، اتفقوا على ضرورة استمرار فريق عمل الكمنولث المعني بقبرص في رصد التطورات وتيسير جهود الأمين العام للأمم المتحدة، عند الاقتضاء.

٢٤ - وأكد رؤساء الحكومات من جديد تأييدهم القوي لأمن بليز وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وشجعوا على مواصلة التعبير عن التضامن الفردي والجماعي مع بليز. وأحاطوا علما، مع الارتياح، بالمشاورات الجارية بين غواتيمالا وبليز بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة، وشجعوا كلا الطرفين على مواصلة هذا الحوار إلى أن يتكلم بالنجاح. وكرر رؤساء الحكومات طلبهم إلى الأمين العام لكي يدعو لجنة الكمنولث الوزارية المعنية ببليز إلى الانعقاد متى لزم الأمر.

٢٥ - وأشار رؤساء الحكومات بحرارة إلى العلاقات الوثيقة التي تربط هونغ كونغ بالكمنولث منذ أمد طويل، وسلموا بأهمية الإقليم بالنسبة إلى الحيوية الاقتصادية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وللرخاء العالمي. وأعربوا عن ثقتهم في استمرار نجاح هونغ كونغ بعد انتقال السيادة عليها في عام ١٩٩٧، وفقا للإعلان الصيني البريطاني المشترك الذي ينص، في جملة ما ينص عليه، على سيادة القانون وعلى تمتع هونغ كونغ بدرجة عالية من الحكم الذاتي. وفي هذا السياق، أعربوا عن أملهم في أن تشهد فترة الانتقال تعاونا صينيا بريطانيا مكثفا بما يخدم مصالح هونغ كونغ.

٢٦ - وأدان رؤساء الحكومات، بشدة، العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وارتكاب أعمال التطهير الإثني، والقتل الجماعي، والاعتداء والاغتصاب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأعربوا عن أملهم في أن تفضي محادثات السلام الجارية في ديتون، بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى وقف قريب لصور المعاناة التي كابدها شعوب البلقان في السنوات الأخيرة. ودعوا جميع الأطراف إلى التفاوض على منع العودة إلى الأعمال العدائية، بما في ذلك العودة إلى الأعمال العدائية في سلافونيا الشرقية بক্রواتيا. وأكدوا الحاجة إلى تسوية سياسية عادلة منصفة شاملة للبوسنة والهرسك تتيح إقامة انتخابات حرة نزيهة ديمقراطية، وتكفل سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية ومركز سراييفو باعتبارها مدينة واحدة غير مقسمة تخضع لحكومة البوسنة والهرسك. وشددوا أيضا على ما للمساعدة الدولية من أهمية في إعادة بناء البلد وإصلاحه، وعلى ما لجمهورية البوسنة والهرسك من حق أصيل في

الدفاع عن النفس ريثما تتم تسوية للصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل متابعة أعمال المحكمة الدولية لجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، في لاهاي.

٢٧ - وأدان رؤساء الحكومات حادث الاغتيال الفاجع الذي أودى بحياة إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل. وأعربوا عن أملهم في ألا يكون لذلك تأثير سلبي على عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تحظى بتأييدهم التام.

٢٨ - وأحاط رؤساء الحكومات علما بتصميم بلدان البحر الأبيض المتوسط على اتخاذ مبادرات واعتماد تدابير فعّالة لتعزيز الأمن والتعاون في المنطقة، ورأوا أن مؤتمر بلدان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المقرر عقده في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ سيساهم مساهمة ملموسة في هذا الصدد.

٢٩ - وأكد رؤساء الحكومات من جديد إدانتهم الشديدة لأعمال الإرهاب بجميع أشكالها، بما فيها أخذ الرهائن، باعتبارها أعمالاً ترمي إلى تدمير حقوق الإنسان، وبوصفها واحداً من أخطر وأخبث التهديدات التي تزعزع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدول ذات سيادة. وكرروا عزمهم على مكافحة الإرهاب، سواء ارتكبه أفراد أو جماعات أو دول، بكل الوسائل الممكنة، بما فيها وضع إطار الاتفاقيات يكون ذا صبغة قانونية شاملة.

٣٠ - وشعر رؤساء الحكومات بالتشجيع نتيجة للأداء القوي لجزء كبير من الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، ولكنهم سلّموا بأن تحسن الأداء هذا لم تشترك فيه بلدان عدة من أقل البلدان نمواً، ولا سيما الدول الصغيرة المعرضة للكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية. وشددوا على أهمية مواصلة ما هو سليم من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية لتعزيز زخم النمو، بإضافة العدالة الاجتماعية إليه.

٣١ - وأعرب رؤساء الحكومات عن أملهم في أن يستمر توسع التجارة العالمية نتيجة لتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً كاملاً. واعترفوا بالحاجة إلى مراعاة أن بعض بلدان الكمنولث، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية والبلدان المستفيدة من الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية بشروط تفضيلية، تواجه مشاكل انتقالية في التكيف مع النظام التجاري العالمي الجديد وأنها قد تحتاج إلى مساعدة لمواجهة هذه التحديات. وأكد رؤساء الحكومات الحاجة إلى ضمان عدم الأخذ بأشكال جديدة من الحمائية تحت ستار جملة أمور منها المعايير البيئية ومعايير العمل.

٣٢ - وأيد رؤساء الحكومات الاستنتاجات التي توصل إليها وزراء مالية الكمنولث بشأن الديون في اجتماعهم المعقود ١٩٩٥ في جامايكا. ورحبوا، بوجه خاص، بالاتفاق خلال العام الماضي على شروط نابولي المتعلقة بالديون الثنائية الرسمية، ودعوا أعضاء نادي باريس إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً. كما دعوا إلى التنفيذ الكامل لمقترحات ترينيداد، التي تشمل إعفاء الجهات الأشد حاجة من ٨٠ في المائة من الديون.

٣٣ - ورحب رؤساء الحكومات بمبادرة الديون المتعددة الأطراف، التي اقترحتها الحكومة البريطانية في اجتماع وزراء مالية الكمنولث المعقود عام ١٩٩٤ في مالطة ثم صيغت في اجتماع عام ١٩٩٥ المعقود في جامايكا. وعلى ضوء هذه المبادرة، دعوا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى صوغ مقترحات بناء لمعالجة مشكلة الديون المتعددة الأطراف على نحو شامل، باستخدام كامل الموارد المتاحة لديهما لتمويل حل من الحلول. وسلموا بأن من الضروري لأي مقترح يدعو إلى تمويل خفض الديون أن يراعي الحاجة إلى تلافي الآثار الضارة على البلدان التي تواصل خدمة ديونها بانتظام. ورأى رؤساء الحكومات أن رابطة الكمنولث تستطيع أن تساهم مساهمة ملموسة في النقاش حول الديون، سواء بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة أو داخل المؤسسات المالية الدولية أنفسها. واعترفوا أيضا بالشواغل التي أعربت عنها بعض البلدان المثقلة بالديون التي تنتمي إلى طائفة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى.

٣٤ - وأعرب رؤساء الحكومات عن قلقهم إزاء تآكل التأييد للمساعدة الإنمائية الرسمية في بعض البلدان، وحثوا المانحين على بذل قصاراهم لضمان تدفق الأموال بوفرة، مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة، وعلى تحسين نوعية المساعدة التي يقدمونها. ودعوا إلى الوفاء الكامل بالتبرعات المعلنة للعملية العاشرة لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، وإلى مراعاة العملية الحادية عشرة لطالبي التمويل الجدد ولتعاضد جدول أعمال التنمية.

٣٥ - وأيد رؤساء الحكومات إطلاق مبادرة الكمنولث للاستثمار الخاص باعتبارها مشروعا تجاريا يرمي إلى تعبئة الرساميل للاستثمار الطويل الأجل في توسيع الشركات المنقولة إلى القطاع الخاص أو التي هي قيد الانتقال إليه وفي المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، بدءا بأفريقيا. وشجعوا وكالات ومؤسسات الاستثمار المهمة بالأمر في بلدان الكمنولث على الاشتراك في مبادرة الكمنولث للاستثمار الخاص. ورأوا ضرورة توسيع المبادرة في أقرب فرصة، لتشمل مناطق أخرى ضمن الكمنولث.

٣٦ - وأيد رؤساء الحكومات الحاجة إلى مواصلة دراسة إصلاح المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية لتقليل الازدواج وتعزيز تماسكها وفعاليتها وكفاءتها. وتسليما منهم بضرورة مساهمة الكمنولث في هذه العملية، طلبوا إلى وزراء مالية الكمنولث أن يستعرضوا، في اجتماعهم المقبل، التقدم المحرز.

٣٧ - وأحاط رؤساء الحكومات علما بآراء فريق الكمنولث الاستشاري الوزاري المستوى المعني بالبيئة، وشجعوا الوزراء على مواصلة استعراضاتهم الدورية لتعاون الكمنولث في معالجة المسائل البيئية. واتفقوا على أن الحراجة مجال تستطيع الكمنولث أن تساهم فيه مساهمة متميزة.

٣٨ - ورحب رؤساء الحكومات بتوقيع رئيس جمهورية غيانا والأمين العام للكمنولث على الاتفاق الذي يستهل برنامج غابات أيووكراما المطيرة الفريد من نوعه في غيانا باعتباره أساسا لشبكة الكمنولث

المعنية بحفظ الغابات المدارية وتنميتها. وأعربوا عن أملهم في القيام قريبا بإنشاء فريق دعم يضم المانحين.

٣٩ - وأيد رؤساء الحكومات التقرير الخاص الذي أعده وزراء المالية بشأن غسل الأموال، وطلبوا إلى وزراء المالية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقرير وتقديم تقرير عن ذلك إلى اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث المقرر عقده في عام ١٩٩٧. وطلبوا أيضا إلى وزراء العدل أن يستعرضوا التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الأخرى المتخذة لمكافحة غسل الأموال، وأن يقدموا كذلك تقريراً إلى الاجتماع السالف الذكر. كما أشاروا إلى الصلات الأثيمة القائمة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة التجارية وغسل الأموال، واتفقوا على لزوم الالتزام السياسي القوي والتدابير التشريعية والإدارية الصارمة لمعالجة المشكلة معالجة فعالة.

الدول الصغيرة

٤٠ - رحب رؤساء الحكومات بتقرير رئيس فريق الكمنولث الوزاري المعني بالدول الصغيرة، الذي اجتمع عشية اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث وتناول قضايا مثل التنمية المستدامة والآثار المترتبة على التكيف مع النظام التجاري الدولي الجديد، والشواغل الأمنية. وسلموا بأهمية وجود محفل لمعالجة شواغل الدول الصغيرة، وأحاطوا علماً بالأولويات التي حددتها الدول الصغيرة في هذه المجالات وبالتوصيات الواردة في التقرير، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات متابعة عند الاقتضاء.

تعاون الكمنولث الفني

٤١ - نظر رؤساء الحكومات في مختلف جوانب تعاون الكمنولث الفني، وأكدوا من جديد أهميته الحاسمة بالنسبة إلى إسباغ فوائد العضوية على الدول الأعضاء وأيدوا بقوة، في هذا السياق، تقرير اللجنة الجامعة المرفق. وحثوا الأمانة على تكثيف جهودها لتحديد الأولويات في هذه المجالات، بالاستناد إلى ميزة الكمنولث النسبية.

صندوق الكمنولث للتعاون التقني

٤٢ - اعترف رؤساء الحكومات بالدور الهام الذي يؤديه صندوق الكمنولث للتعاون التقني في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأعضاء، في المجالات ذات الأولوية المحددة في إعلان الكمنولث الصادر في هراي. واعترفوا بما يواجهه الصندوق من قيود على الموارد، ووافقوا على النظر في زيادة تدفق الموارد إلى الصندوق، على أن يكون ذلك في حدود إمكانيات كل بلد.

إصلاح الخدمات العامة وصلاحيات الحكم

٤٣ - أيد رؤساء الحكومات مبادرة الأمين العام، المسماة "نحو إدارة عامة جديدة"، الرامية إلى مساعدة البلدان الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتحسين أداء خدماتها العامة. ورحبوا أيضاً بقيام نيوزيلندا ومحفل الحكم المحلي التابع للكمنولث ورابطة الكمنولث للإدارة والتنظيم العامين وشبكة الكمنولث لتكنولوجيا المعلومات، بإنشاء برنامج الكمنولث المعني بالإصلاح.

الكمنولث والرياضة

٤٤ - سلم رؤساء الحكومات بالدور الهام الذي تؤديه الرياضة في تعزيز تنمية الموارد البشرية. واعترافا بالمساهمة القيّمة التي تُسهم بها لجنة التعاون من خلال الرياضة، التابعة لاجتماع رؤساء حكومات الكمنولث، مدد رؤساء الحكومات ولاية اللجنة لفترة ٤ سنوات أخرى.

مؤسسة الكمنولث

٤٥ - رحب رؤساء الحكومات بتقرير مؤسسة الكمنولث وأثنوا كل الشناء على تقرير المحفل الثاني للمنظمات غير الحكومية وعلى الوثيقة المعنونة "المنظمات غير الحكومية: مبادئ توجيهية للسياسات والممارسات السليمة". وأعربوا عن تأييدهم للمؤسسة وحثوا الحكومات الأعضاء على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة، بما فيها تسديد المتأخرات، لتخفيف حدة الحالة المالية الصعبة التي تواجهها المؤسسة.

رابطة الكمنولث للتعليم

٤٦ - رحب رؤساء الحكومات بتقرير مجلس إدارة رابطة الكمنولث للتعليم واعترفوا بالدور القيم الذي تؤديه الرابطة. وأعربوا عن قلقهم إزاء الأزمة المالية التي تواجهها الرابطة، وحثوا الحكومات على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتوفير مزيد من الموارد للرابطة في أقرب فرصة ممكنة.

شراكة الكمنولث لإدارة التكنولوجيا

٤٧ - رحب رؤساء الحكومات بإنشاء شراكة الكمنولث لإدارة التكنولوجيا باعتبارها مشروعاً مبتكراً مشتركاً بين الحكومات والقطاع الخاص، وحثوا الجانبين على المساهمة فيه.

العضوية

٤٨ - طلب رؤساء الحكومات إلى الأمين العام إنشاء فريق حكومي دولي لدراسة معايير تقييم طلبات الانضمام إلى عضوية الكمنولث في المستقبل ولتقديم المشورة في هذا الشأن. وفي غضون ذلك، قرروا الموافقة، على سبيل الاستثناء، على طلب العضوية المقدم من موزامبيق، كما قرروا، بالتالي، الإعراب عن ترحيبهم الحار بهذا البلد باعتباره العضو الثالث والخمسين في الرابطة.

مكان انعقاد اجتماع عام ١٩٩٧

٤٩ - وافق رؤساء الحكومات، ببالغ السرور، على عرض الحكومة البريطانية استضافة الاجتماع التالي المقرر عقده في عام ١٩٩٧.

٥٠ - وشكر رؤساء الحكومات الأمانة على ما أنجزته من عمل منذ اجتماعهم في قبرص، وأثنوا، بوجه خاص، على الأمين العام تقديراً لما ظل يوفره من قيادة لشؤون الكمنولث.

المرفق الثاني

بيان بشأن نيجيريا أصدره رؤساء حكومات دول الكمنولث في اجتماعهم المغلق في ميلبروك، بكوينز تاون

صدر اليوم البيان التالي في ميلبروك بكوينز تاون، بنيوزيلندا، عن الرايت أونورابل جيم بولجر، رئيس وزراء نيوزيلندا ورئيس اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث:

بالنظر إلى التطورات المستجدة في نيجيريا، التي تشكل انتهاكا خطيرا للمبادئ المنصوص عليها في البيان الصادر عن الكمنولث في هراري، اتفق رؤساء حكومات الكمنولث، باستثناء جزر سليمان وغامبيا، على وقف عضوية نيجيريا في الكمنولث ريثما تعود إلى الامتثال لمبادئ البيان الصادر عن الكمنولث في هراري. وحث رؤساء حكومات الكمنولث الحكومة النيجيرية على اتخاذ تدابير فورية ملموسة للالتزام بهذه المبادئ، وعرضوا تقديم أي مساعدة فعلية قد تلتمسها الحكومة في هذا الصدد. ونادى رؤساء حكومات الكمنولث بالإفراج عن الـ ٤٣ سجيناً المحتجزين حالياً لما يُزعم من تورطهم في محاولة انقلاب، وبالإفراج أيضاً عن الزعيم أبيولا. وقرروا كذلك أنه إن لم يحرز تقدم يمكن التثبيت منه بصدد تنفيذ هذه الشروط في غضون إطار زمني سيحدد مستقبلاً، فسوف تطرد نيجيريا من الرابطة.

وفيما بعد، أعلن متحدث باسم الكمنولث في ميلبروك أن جزر سليمان قد سحبت اعتراضها على وقف عضوية نيجيريا في الكمنولث، وانضمت إلى الأعضاء الآخرين في تأييد البيان الصادر عن السيد جيم بولجر.

المرفق الثالث

برنامج العمل الصادر عن الكمنولث في ميلبروك بشأن البيان الصادر عن الكمنولث في هراري

١ - في عام ١٩٩١، تعهدنا في هراري بالعمل على حماية وتعزيز القيم السياسية الأساسية للرابطة، وهي الديمقراطية، والعمليات والمؤسسات الديمقراطية التي تجسد الأوضاع القومية، وحقوق الإنسان الأساسية، وسيادة القانون، واستقلالية القضاء، والحكم بالعدل والأمانة. واتفقنا في الوقت نفسه على العمل على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إقراراً بأولويتها العليا بالنسبة لمعظم بلدان الكمنولث. وخلال اجتماعنا المغلق في ميلبروك، قررنا اعتماد برنامج عمل للكمنولث للوفاء، بشكل أفضل، بالالتزامات الواردة في البيان الصادر عن الكمنولث في هراري. ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة أجزاء، هي:

١' إعلاء قيم الكمنولث السياسية الأساسية؛

٢' تعزيز التنمية المستدامة؛

٣' تيسير تحقيق توافق الآراء.

أولاً - إعلاء قيم الكمنولث السياسية الأساسية

ألف - تدابير لدعم العمليات والمؤسسات إعمالاً لمبادئ هراري

٢ - ينبغي للأمانة العامة أن تعزز قدرتها على إسداء المشورة، وتوفير التدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة التقنية للحكومات، تعزيزاً لقيم الكمنولث السياسية الأساسية، بما في ذلك ما يلي:

- المساعدة على إقامة المؤسسات اللازمة وتعزيز قدرتها؛
- المساعدة في الشؤون الدستورية والقانونية، بما في ذلك انتقاء نماذج وتنفيذ برامج لإحلال الديمقراطية؛
- المساعدة في المجال الانتخابي، بما في ذلك إقامة أو تعزيز جهاز انتخابي مستقل، وتعريف الناخبين بحقوقهم وواجباتهم، وإعداد مدونات لقواعد السلوك، والمساعدة على قيد الناخبين؛

- مراقبة الانتخابات، بما فيها الانتخابات الفرعية أو الانتخابات المحلية، حسب الاقتضاء، بناء على طلب الحكومات الأعضاء المعنية؛
- تعزيز سيادة القانون واستقلالية القضاء بتشجيع عمليات تبادل القضاة وتدريبهم؛
- المساعدة على توفير الدعم الإداري اللازم لصالح الحكم، ولا سيما في مجال إصلاح الأجهزة الحكومية؛
- تنفيذ أنشطة أخرى، بالتعاون مع اتحاد الكمنولث البرلماني والهيئات الأخرى، تعزيزا للثقافة الديمقراطية وللممارسات البرلمانية الفعالة.

باء - تدابير للرد على انتهاكات مبادئ هراري

٣ - عندما يرى أن بلدا عضوا قد انتهك بوضوح البيان الصادر عن الكمنولث في هراري، ولا سيما في حالة الإطاحة على نحو غير دستوري بحكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، يتعين اتخاذ الخطوات اللازمة للإعراب عن قلق بلدان الكمنولث جماعة وللتشجيع على استعادة الديمقراطية في غضون إطار زمني معقول. وهذه الخطوات تتضمن ما يلي:

- ١' قيام الأمين العام بالإعراب العلني الفوري عن استنكار الكمنولث الجماعي لأي انتهاك كهذا لمبادئ هراري؛
- ٢' إجراء الأمين العام اتصالا مبكرا مع حكومة "الأمر الواقع"، ثم بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتسهيل استعادة الديمقراطية في موعد مبكر؛
- ٣' تشجيع المساعي الثنائية من قبل البلدان الأعضاء، لا سيما داخل المنطقة، سواء للإعراب عن الاستنكار أو لتأييد استعادة الديمقراطية في موعد مبكر؛
- ٤' تعيين مبعوث أو فريق من ممثلي الكمنولث البارزين يوفد، عقب اتصالات الأمين العام مع السلطات المعنية، لتعزيز دور المساعي الحميدة للكمنولث؛
- ٥' تحديد فترة لا تتجاوز سنتين كإطار زمني لاستعادة الديمقراطية، حيث لا تكون المؤسسات في وضع يسمح لها بإجراء انتخابات في غضون ستة أشهر، مثلا، على أكثر تقدير؛
- ٦' استبعاد الحكومة المعنية من الاشتراك في اجتماعات الكمنولث الوزارية، بما فيها اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث، وذلك ريثما تستعاد الديمقراطية؛

٧' وقف الاشتراك في جميع اجتماعات الكمنولث ووقف المساعدة التقنية المقدمة من الكمنولث إذا لم تحرز الحكومة المعنية تقدماً مقبولاً بعد فترة سنتين؛

٨' النظر في أمر اتخاذ الدول الأعضاء كافة مزيداً من التدابير اللازمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف (مثل الحد من الاتصالات بين الحكومات؛ والتدابير المتخذة على المستوى الشعبي؛ والقيود التجارية؛ والقيام، في حالات استثنائية، بوقف العضوية في الرابطة)، وذلك لتأكيد الحاجة إلى التغيير في حالة اختيار الحكومة المعنية ترك الكمنولث وأو استمرارها في انتهاك مبادئ البيان الصادر عن الكمنولث في هاري، حتى بعد مرور سنتين.

جيم - آلية تنفيذ التدابير

٤ - قررنا إنشاء فريق عمل وزاري للكمونولث معني بالبيان الصادر عن الكمنولث في هاري، وذلك من أجل معالجة الانتهاكات الخطيرة أو المستمرة لمبادئ ذلك البيان. وسوف يتولى الأمين العام تشكيل فريق العمل، الذي سيتألف من وزراء خارجية ثمانية بلدان، ينضم إليهم، حسب الاقتضاء، ممثل وزاري إضافي أو ممثلان وزاريان إضافيان من المنطقة المعنية. ومهمة الفريق هي تقييم طابع الانتهاك، والتوصية بالتدابير التي تستلزم إجراءات جماعية من قبل الكمنولث بهدف استعادة الديمقراطية والحكم الدستوري على وجه السرعة.

٥ - وسوف نتولى، كل سنتين، مراجعة تشكيل الفريق وصلاحياته وأدائه.

ثانياً - تعزيز التنمية المستدامة

٦ - أكدنا مجدداً رأينا القائل بأن يظل الكمنولث مصدر عون لتعزيز التنمية ومحو الأمية والفقر، لا سيما وأن هذه الجوانب تمس المرأة والطفل. ولتعزيز قدرته في هذا المجال، اتفقنا على الخطوات التالية:

١' تعزيز قدرة الأمانة العامة على القيام بالأعمال الإنمائية من خلال دعم صناديقها المختلفة، ولا سيما باستعادة موارد صندوق الكمنولث للتعاون التقني إلى المستوى الذي كانت عليه في سنة ١٩٩١/١٩٩٢ بالأرقام الحقيقية؛ وتوفير الموارد الكافية لرابطة كمنولث التعلم وللمؤسسة الكمنولث؛

٢' دعم زيادة تدفق الاستثمارات إلى البلدان النامية الأعضاء عن طريق برامج مثل مبادرة الكمنولث للاستثمار الخاص؛

٣' العمل على مواصلة التقدم في مساعدة البلدان المثقلة بالديون، وتشجيع زيادة التدفقات المالية التساهلية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية؛ والعمل، بصفة خاصة، على دعم

الآليات الجديدة المبتكرة لتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف، التي من نوع الآلية التي اقترحتها وزير المالية البريطاني في اجتماع وزراء مالية الكمنولث المعقود في مالطة في عام ١٩٩٤، وهي الآلية التي تكرر التأييد لها فيما بعد؛

٤' دعم الأمانة العامة في تيسير قيام مزيد من بلدان الكمنولث بتطبيق برامج ناجحة في مجال المساعدة الذاتية، بمشاركة الهيئات غير الحكومية وغيرها كعوامل حفازة، وذلك لحشد طاقات الشعوب تخفيفاً لحدة الفقر؛

٥' مساندة جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في تخفيف ما للتغيرات البيئية والكوارث الطبيعية وتغير النظام التجاري الدولي من آثار على تنميتها؛

٦' مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، الذي يهدد قطاعات كبيرة من الشباب في بلدان كثيرة، إدراكاً للحقيقة القائلة بأن الاستغلال الفعال للفرص الاقتصادية يقتضي أفراداً أصحاء متعلمين؛ وتوفير المزيد من الموارد لتغذية التمويل الأساسي لشبكة مؤسسات الإيدز بالجنوب الأفريقي، مع زيادة تمويل مبادرات اليونيسيف في الجنوب الأفريقي.

ثالثاً - تيسير تحقيق توافق الآراء

٧ - توصلنا إلى اقتناع مؤداه أن الكمنولث - بنطاق عمله العالمي وتجربته الفريدة في تحقيق توافق الآراء - في وضع يسمح له بمساعدة المجتمع الدولي الأرحب على بناء جسور تعبر انقسامات الرأي الدولية التقليدية حول قضايا معينة. لذلك، اتفقنا على أن هناك مجالاً لقيام الاتحاد بأداء دور أكبر في السعي لتحقيق توافق في الآراء حول القضايا العالمية، وذلك من خلال ما يلي:

١' الاستفادة من عضوية الحكومات في شتى المنظمات الإقليمية، وحضورها في التجمعات الدولية الأخرى لتعزيز المواقف المتخذة بتوافق الآراء والمتفق عليها داخل الكمنولث؛

٢' العمل، حسب الاقتضاء، على إيفاد بعثات خاصة لتعزيز المواقف المتخذة بتوافق الآراء في الكمنولث، وتوسيع نطاق توافق الآراء حول القضايا موضع الاهتمام الدولي البالغ؛

٣' اللجوء إلى مشاورات الكمنولث الرسمية وغير الرسمية في أروقة اجتماعات المؤسسات الدولية، لتحقيق توافق في الآراء حول الشواغل الرئيسية.

— — — — —